



الأمم المتحدة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2025 وبرنامج عملها لعام 2026

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثمانون

الملحق رقم 34



الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2025 وبرنامج
عملها لعام 2026



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2027

المحتويات

الصفحة	الفصل
4	رسالة من الرئيس
6	الأول - لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها في عام 2025
6	ألف - التقارير الصادرة في عام 2025
10	باء - التفاعل مع الرؤساء التنفيذيين والأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية وكيانات الرقابة
11	جيم - التحقيقات
12	دال - تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة 2020-2029 والتوصيات الواردة في التقييم الذاتي لعام 2022
12	هاء - موارد وحدة التفتيش المشتركة
13	واو - نظام تتبّع التوصيات الجديد
14	الثاني - قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة
19	الثالث - آفاق عام 2026
21	الرابع - برنامج العمل لعام 2026
المرفقات	
24	الأول - حالة تنفيذ خطة عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2025، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025
25	الثاني - حالة قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذ المنظمات المشاركة للتوصيات المقبولة، خلال الفترة 2017-2024
27	الثالث - متوسط معدل قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة ومعدل تنفيذ التوصيات المقبولة مصنّفين حسب فئة الأثر المقصود، خلال الفترة 2017-2024
28	الرابع - قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصة كل منها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة في عام 2025
29	الخامس - تكوين وحدة التفتيش المشتركة
31	السادس - برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2026

رسالة من الرئيس

يشرفني أن أقدم التقرير السنوي لوحدة التفتيش المشتركة لعام 2025، وهو يتضمن سرداً لأنشطة الوحدة خلال الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025 وموجزاً لبرنامج عملها لعام 2026.

لقد احتفلت الأمم المتحدة في عام 2025 بالذكرى السنوية الثمانين لإنشائها. وفي عام 2026، ستحتفل وحدة التفتيش المشتركة بالذكرى السنوية الستين لإنشائها. وفي هذا السياق، تعيد الوحدة تأكيد التزامها بالعمل بفعالية بوصفها الآلية الوحيدة للرقابة المستقلة الخارجية على نطاق المنظومة التي تضم جميع المنظمات المشاركة. وتجدد الوحدة التزامها بتلبية احتياجات ومتطلبات الهيئات التشريعية والإدارية لتلك المنظمات، بالتوازي مع الحفاظ على التعاون الوثيق مع رؤسائها التنفيذيين. وتؤكد الوحدة كذلك عزمها على مراعاة شواغل الدول الأعضاء وأوليوياتها، وعلى العمل عن كثب مع الهيئات التشريعية والإدارية، والرؤساء التنفيذيين، وأصحاب المصلحة الآخرين، من أجل تنفيذ ولايتها والحفاظ على دورها المحوري بوصفها أداة للرقابة في منظومة الأمم المتحدة.

وتألفت خطة عمل الوحدة لعام 2025 من خمسة استعراضات مُرحّلة من الأعوام السابقة، وسبعة استعراضات اعتمدت في برنامج عملها الأولي لعام 2025، واستعراضين آخرين أُضيفا في منتصف عام 2025. وقد صدرت ستة تقارير في عام 2025 تتألف من خمسة استعراضات على نطاق المنظومة واستعراض واحد لشؤون التنظيم والإدارة في منظمة واحدة.

وظل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية التقييم الذاتي لعام 2022 يرد في مقدمة أولويات الوحدة في عام 2025. ونتيجة لذلك، بحلول نهاية عام 2025، نفذت الوحدة نسبة 73 في المائة من التوصيات الواردة في تقرير التقييم الذاتي.

وبعد إجراء تقييم شامل في منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للفترة 2020-2029 أدى إلى تنقيح الإطار في عام 2024، واصلت وحدة التفتيش المشتركة رصد غايات الإطار وإنجازات الوحدة قياساً إلى مؤشرات الأداء.

وشكّل تطوير نظام تتبّع التوصيات الجديد، وهو أداة حديثة ستحل محل المنصة السابقة، أحد الإنجازات الرئيسية التي تحققت في عام 2025. وسيتم إطلاق هذا النظام رسمياً في الربع الأول من عام 2026، مما يمثل خطوة مهمة نحو تحسين الشفافية والمساءلة فيما يتعلق برصد مدى قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

واستشرافاً لعام 2026، أدرجت الوحدة ستة استعراضات على نطاق المنظومة في برنامج عملها. وبناءً على ذلك، تشمل خطة العمل لهذا العام كلاً من الاستعراضات الجديدة المدرجة في إطار برنامج العمل لعام 2026 والاستعراضات المُرحّلة من عام 2025.

ونياًبة عن مفتشي وحدة التفتيش المشتركة، أود أن أشيد بتقاني موظفي أمانة الوحدة وبالدعم والتعاون المستمرين اللذين قدمتهما جهات التنسيق في كل منظمة من المنظمات المشاركة. ويسعدني أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين التنفيذي الجديد لوحدة التفتيش المشتركة، ميكا تايبو، وأن أعرب عن خالص امتناني لسلفه، أورين بيلاي، على تقانيه في خدمة الوحدة.

وأخيراً، أود أن أعرب عن خالص تقديري للمفتشين المغادرين، غونكه روشر وتسفا سيوم، على خدماتهما المتميزة خلال فترة ولايتهما التي استمرت 10 و 5 سنوات على التوالي، وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بالمفتشين اللذين سيخلفانهما، وهما ماكيسي كينكيلا أوغوستو ومارسيل جوليه اللذان انضموا إلى الوحدة في 1 كانون الثاني/يناير 2026.

(توقيع) كونرود س. هانت

الرئيس

جنيف، 23 كانون الثاني/يناير 2026

الفصل الأول

لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها في عام 2025

- 1 - في عام 2025، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة ستة تقارير تتألف من خمسة تقارير عن استعراضات على نطاق المنظومة، وتقرير واحد عن استعراض شؤون التنظيم والإدارة في منظمة واحدة، هي برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وترد حالة تنفيذ خطة العمل لعام 2025 في المرفق الأول لهذا التقرير، كما ترد موجزات عن الاستعراضات المنجزة في الفرع ألف أدناه.
- 2 - وقد استهلكت خطة عمل الوحدة للعام بالاستعراضات السبعة المُدرجة في برنامج العمل لعام 2025، بالإضافة إلى خمسة استعراضات مرحّلة من الأعوام السابقة. وفي منتصف عام 2025، أضاف المفتشون استعراضين إلى برنامج العمل، هما: استعراض هيكل الهيئات الإدارية في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ واستعراض آليات الاستجابة لحالات الطوارئ في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وبعد مزيد من النظر، أرجئ الاستعراض الأخير لاحقاً ولم يُدرج في خطة عمل الوحدة لعام 2026. وبحلول نهاية عام 2025، اكتملت ستة استعراضات، مما أدى إلى إصدار ستة تقارير؛ وقد استُكمل كل منها بتقرير موسّع يتضمن تحليلاً أوسع نطاقاً ونتائج مفصلة و/أو معلومات داعمة ذات صلة.
- 3 - وفي الفروع التي تلي الموجزات عن التقارير المنجزة الواردة في هذا الفصل، تقدّم الوحدة لمحة عامة عن الأنشطة الأخرى المضطلع بها في عام 2025، بما في ذلك تفاعلها مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة والأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية وكيانات الرقابة. ويتضمن هذا الفصل أيضاً تحديثاً مقدّماً من الوحدة بشأن تنفيذ إطارها الاستراتيجي للفترة 2020-2029 وبشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم الذاتي لعام 2022. ويعرض الفصل كذلك تحديثاً موجزاً عن موارد الوحدة ولمحة عامة عن نظام تتبّع التوصيات الذي أُطلق مؤخراً.

ألف - التقارير الصادرة في عام 2025

استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (JIU/REP/2025/1) و [Expanded report] (JIU/REP/2025/1)

- 4 - كان الهدف من استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو عرض تقييم مستقل للترتيبات المؤسسية للبرنامج ولأطره التنظيمية وممارساته الإدارية. وتزامن الاستعراض مع إعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2026-2029 والتحول في أسلوب عمل المنظمة الناتج عن التدابير الأولية المتخذة لتنفيذ سياسة توحيد أداء برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تحسين التعاون والدعم القطري التي اعتمدت في عام 2022.

5 - وخلص الاستعراض إلى ما يلي:

- (أ) ينبغي تعزيز حوكمة المنظمة والرقابة التي تمارسها الدول الأعضاء عليها من خلال توضيح عملية صنع القرار فيما بين دورات جمعية الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) مع أن الأطر الإدارية المتطورة، بما في ذلك سياسة توحيد أداء برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تحسين التعاون والدعم القطري، توطّد التعاون، فلا تزال هناك حاجة إلى وضع توجيهات بشأن التنفيذ وإطار للرصد؛

(ج) رغم تطبيق الممارسات المتعلقة بإدارة المخاطر حالياً، بالاعتماد على الأدوات القائمة التي سبق إنشاؤها، فإنه يجب تعزيز القيادة والتكامل؛

(د) تتطلب الكفاءة والرقابة على عمليات الموارد البشرية مزيداً من الصقل.

6 - وبالإضافة إلى ذلك، ورغم الزيادة التدريجية في المعلومات التي تُقدّم إلى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين عن النتائج والتوصيات المنبثقة عن عمليات الرقابة الداخلية والخارجية، فإن هذه الترتيبات المحسّنة تتطلب مزيداً من التفاعل، بما في ذلك بزيادة التركيز على التقييمات الاستراتيجية أو المؤسسية.

7 - وتضمّن الاستعراض ثماني توصيات رسمية، كانت ثلاث منها موجّهة إلى هيئتي إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وخمس موجّهة إلى المديرية التنفيذية، إلى جانب 27 توصية غير رسمية. وفي سياق مبادرة الأمم المتحدة 80 الجارية حالياً، يقف برنامج الأمم المتحدة للبيئة أمام منعطف حاسم فيما يتعلق بتنسيق التغييرات التي أدخلت على نموذج التشغيل وزيادة الفعالية المؤسسية وفعالية الحوكمة.

استعراض السياسات والممارسات الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتصدي لهما (JIU/REP/2025/2 [Expanded report] و JIU/REP/2025/2)

8 - باعتباره أول استعراض شامل على نطاق المنظومة تجريه وحدة التفتيش المشتركة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في منظومة الأمم المتحدة، شمل هذا الاستعراض جميع المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة البالغ عددها 28 منظمة، وفحص الجهود التي بذلتها المنظمات للتصدي لأعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي ارتكبتها جميع الأفراد المرتبطين بالأمم المتحدة بين عامي 2017 و 2024.

9 - ولا تزال أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين تشكل خطراً متأصلاً تواجهه جميع كيانات الأمم المتحدة، بغض النظر عن السياق العملي. ورغم التقدم المحرز على مستوى وضع السياسات وزيادة الوعي، لا تزال مسائل مثل الأطر التنظيمية المجزأة والتعريفات غير المتسقة وتدني مستوى فحص سوابق الأفراد وبطء عمليات المساءلة، تقوض جهود الحماية المبذولة. وسيطلب تدارك تلك الثغرات تغيير ثقافة المنظمات، وتكثيف التفاعل مع الشركاء المنفذين والبائعين، والتطبيق المتسق لنهج يركز على الضحايا. كما ينبغي للمنظمات أن تبتعد عن تأطير الاستغلال والانتهاك الجنسيين أساساً حول فئات الضحايا، وأن تركز بدلاً من ذلك على سلوك أفرادها، بالاعتماد على سياسة متسقة وشاملة بشأن سوء السلوك الجنسي.

10 - ومن شأن التنسيق والتعاون بين الوكالات بطريقة أكثر اتساقاً وشمولاً أن يساعد على جمع البيانات عن الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وفحص سوابق الأفراد، واتساق السياسات والممارسات الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وإلى دعم الضحايا. ودعيت الهيئات الإدارية إلى طلب تحديثات بشأن سياسات الحماية وتقارير سنوية مفصلة عن الإجراءات التأديبية المتخذة. وينبغي للجمعية العامة أن تطلب الكشف عن جميع الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في كيانات

الأمانة العامة، وأن تنشئ آلية لمعالجة دعاوى إثبات أبوة، وأن تُقر استراتيجية جديدة على نطاق المنظومة للتصدي لسوء السلوك الجنسي.

11 - وتضمّن الاستعراض 15 توصية رسمية: كانت اثنتان منها موجّهتان إلى الأجهزة التشريعية/الهيئات الإدارية؛ وثلاث توصيات موجّهة إلى الجمعية العامة؛ وتوصية واحدة موجّهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة؛ وتسع توصيات موجّهة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة.

استعراض التقييمات التي تقودها الجهات المانحة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والطلبات الأخرى المتعلقة بالرقابة المقدمة من الجهات المانحة في سياق اتفاقات التمويل ومبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات الذي تتبعه الأمم المتحدة (JIU/REP/2025/3 [Expanded report])

12 - تطرّق هذا الاستعراض إلى تزايد المخاوف في صفوف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من حجم وتعقيد وعبء الإجراءات الإدارية المتصلة بتقديم التقارير إلى الجهات المانحة ومتطلبات الرقابة المتصلة بالتبرعات غير الأساسية. وتمثلت أهدافه الرئيسية في تحديد متطلبات الجهات المانحة المتعلقة بتقديم التقارير وممارسة الرقابة، وفحص أساسها المنطقي وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للمنظمات، وتقييم تلك المتطلبات من منظور المبادئ والأنظمة ذات الصلة، مع مراعاة وجهات نظر المنظمات ووجهات نظر الجهات المانحة على حد سواء. وسعى الاستعراض إلى تعميق التفاهم والتعاون بين الجهات المانحة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتوطيد الاتساق والتنسيق بين كيانات الأمم المتحدة، وتحسين الشفافية والمساءلة والكفاءة فيما يتعلق باستخدام أموال الجهات المانحة.

13 - وخلص الاستعراض إلى أن طلبات الجهات المانحة تتعلق بمراجعة الحسابات والتقييم والتحقيق وتقييم المخاطر ومراقبة البرامج والإبلاغ المالي وعمليات الاستعراض على نطاق الكيانات. وخلصت وحدة التفتيش المشتركة أيضا إلى أن متطلبات الجهات المانحة المشددة المتعلقة بتقديم التقارير وممارسة الرقابة، التي أشارت إليها الوحدة أول مرة في عام 2017، لم تستمر فحسب بل إنها ازدادت حدة، وذلك نتيجة لزيادة حصة التمويل الذي تتلقاه الأمم المتحدة من التبرعات ولزيادة تدقيق الجهات المانحة. وقد استمر هذا الاتجاه رغم إطلاق مبادرات، مثل الصفقة الكبرى واتفاق الأمم المتحدة للتمويل، التي كانت تهدف إلى تبسيط تلك المتطلبات. وكشف الاستعراض أيضا عن تزايد عدم التوافق بين أطر الضمانات التي توفرها المنظمات وتوقعات الجهات المانحة، الذي تقاوم نتيجة لمحدودية اطلاع الهيئات الإدارية على الشروط التي وافق عليها الرؤساء التنفيذيون في الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة.

14 - وتضمن التقرير 7 توصيات رسمية و 12 توصية غير رسمية، كانت جميعها تهدف إلى تحسين الشفافية والمساءلة والكفاءة فيما يتعلق بإدارة التمويل الطوعي.

استعراض السياسات والممارسات المتعلقة بتحديد معدلات تكاليف الدعم البرنامجي في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (تحليل مقارن في JIU/REP/2025/4 وجداول مقارنة في JIU/REP/2025/4 [Expanded report])

15 - في إطار متابعة استعراض الميزنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2024/3 (Part I)) و (JIU/REP/2024/3 (Part II))، أجرت الوحدة عملية مسح للسياسات والممارسات المتعلقة بتحديد

معدلات تكاليف الدعم البرنامجي في جميع المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة. وتم تجميع النتائج في وثيقة مرجعية متاحة لاستخدام المندوبين وأصحاب المصلحة الآخرين.

16 - وكشف تحليل هذا الموضوع الذي أُجري على مستوى المنظمات المشاركة عن عدم وجود تعريفات موحدة على مستوى منظومة الأمم المتحدة، وعن تنوع النهج المتبعة الناتج عن الاختلافات بين ولايات المنظمات ونماذج تسيير الأعمال وهياكل التمويل فيها. وفي التقرير، دعت وحدة التفتيش المشتركة إلى تحسين الاتساق وقابلية المقارنة بين المنظمات التي لديها طرائق تشغيل متشابهة بهدف تعزيز الكفاءة والشفافية، بالتوازي مع مساعدة الهيئات الإدارية والجهات المانحة على فهم الترتيبات المتعلقة بتكاليف الدعم البرنامجي بشكل أفضل.

17 - وتضمن الاستعراض ثلاث توصيات رسمية وسبع توصيات غير رسمية. وتهدف الإجراءات الموصى بها إلى وضع واعتماد وثائق سياسات قائمة بذاتها تنظم مسألة تكاليف الدعم البرنامجي و/أو استرداد التكاليف، وتضمينها العناصر الرئيسية اللازمة (بدءاً بالتعاريف)، وتحسين إمكانية اطلاع الجمهور على تلك الوثائق.

استعراض وظيفة أمين المظالم والوساطة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2025/5) و [JIU/REP/2025/5 Expanded report]

18 - يندرج هذا الاستعراض في إطار متابعة تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2015 بشأن خدمات أمين المظالم التي توفرها المنظمات (JIU/REP/2015/6) ومتابعة استعراض آليات الاستئناف الداخلية السابقة لمرحلة اللجوء إلى المحكمة الذي أجرته الوحدة في عام 2023 (JIU/REP/2023/2). ويتضمن هذا الاستعراض تقييماً شاملاً ومقارناً ومستقلاً على نطاق المنظومة لوظيفة أمين المظالم والوساطة، بما في ذلك للممارسات الجيدة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين.

19 - وخلص الاستعراض إلى أن وظيفة أمين المظالم والوساطة قد تطورت بشكل كبير بفضل عوامل تشمل زيادة الاحتراف وتعزيز الولايات وتوسيع نطاقها لتشمل الأفراد المنتسبين. ويشمل التقدم المحرز إنشاء وظائف داخلية قائمة بذاتها في ثلاثة كيانات (الفاو، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والأونروا)، ووضع ترتيبات بديلة (مثل الخدمات التي يقدمها مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة إلى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومركز التجارة الدولية)، ومواصلة مساعي الاحتراف، وإنشاء شبكة أمناء المظالم والوسطاء في منظومة الأمم المتحدة. وكشف الاستعراض عن وجود نقائص في عدة مجالات من بينها استقلالية الوظيفة (مثل عدم وجود حدود زمنية للولاية وعدم فرض قيود بعد انتهاء الخدمة)، والموارد (مثل عدم كفاية الموارد البشرية والمالية)، والتواصل (مثل محدودية الوجود الإقليمي)، والإبلاغ (أي عدم اتساق عملية إبلاغ الهيئات الإدارية وإتاحة التقارير للجمهور).

20 - وأكد الاستعراض أهمية القيمة المضافة لوظيفة أمين المظالم والوساطة باعتبارها جزءاً من النظام غير الرسمي لإقامة العدل الهادف لتشجيع التسوية المبكرة وغير الرسمية للمنازعات التي تنشأ في مكان العمل. واتضح من البيانات الواردة من المنظمات أن معظم الخلافات تُحل بشكل غير رسمي. ويساهم ذلك في تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف، نظراً إلى الأعباء المالية والإدارية الكبيرة المتصلة بالنقاضي.

21 - وقدمت المفتشة ثمانى توصيات رسمية (سبع توصيات موجّهة إلى الرؤساء التنفيذيين، وتوصية واحدة موجّهة إلى المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) استُكملت بتوصيات غير رسمية بلغ عددها 18 توصية.

استعراض الدوائر الصحية في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2025/6) و (JIU/REP/2025/6) ([Expanded report])

22 - يتضمن التقرير تقييماً للمهام الصحية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ولتطورها، بما في ذلك التحول نحو تقديم دعم صحي منسّق وشامل واستراتيجي إلى أفراد منظومة الأمم المتحدة.

23 - وخلص الاستعراض إلى أن دمج المهام الصحية دمجا كاملا لم يتحقق بعد في بعض المنظمات، وإلى أن التوحيد اللاحق لهياكل الدوائر الصحية لا يزال في انتظار إعطائه الأولوية. وأشار إلى أن معظم الدوائر الصحية تقتصر إلى وثيقة صادرة رسمياً تحدد ولايتها، وإلى أن عددا ضئيلا منها فقط يتمتع بالقدر الكافي من الاستقلالية لإدارة المهام الصحية بشكل سليم. كما أن تمويل الدوائر الصحية وملاكها الوظيفي لا يتماشيان بشكل جيد مع الأولويات والاحتياجات الصحية للمنظمات. أما تطبيق إدارة الرعاية الصحية القائمة على المخاطر في الميدان فهو غير متسق، مما يعيق قدرة المنظمات على تقييم الثغرات وتحسين إمكانية حصول موظفيها على الرعاية الصحية، ولا سيما في المواقع "الميدانية النائية". وكشف الاستعراض أيضا عن محدودية الإشراف التقني الذي يتيح تفويض السلطة الطبية في الميدان، وأشار إلى أن ذلك طالما أثار مشاكل على مستوى التنسيق والمساءلة فيما يتعلق بالتخطيط للقوة العاملة في مجال الصحة وتقديم الدعم الطبي.

24 - وخلص الاستعراض أيضا إلى أن عدم كفاية البيانات المتعلقة بالحالة الصحية للقوة العاملة يقوّض فعالية التدخلات الصحية. وبالمثل، فإن عدم وجود منهجيات فعالة لتحديد التكاليف المرتبطة بالإجازات المرضية الموثّقة يحد من قدرة المنظمات على توحيد إدارة الإجازات المرضية فيها. ويمكن تحسين التعاون بين الوكالات من خلال إنشاء شبكة تقنية مخصصة للصحة تابعة لآلية مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

25 - ويتضمن التقرير تسع توصيات رسمية، تكملها 24 توصية غير رسمية.

باء - التفاعل مع الرؤساء التنفيذيين والأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية وكيانات الرقابة

26 - أدى الحوار المستمر مع الرؤساء التنفيذيين دورا هاما في إبراز صورة الوحدة وزيادة الاعتراف بتقاريرها وتعميق التفاعل بين المنظمات المشاركة. وطوال عام 2025، اجتمع رئيس الوحدة مع عدد من الرؤساء التنفيذيين وكبار المسؤولين، كان بعضهم من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وكانت التعقيبات الواردة إيجابية إلى حد كبير، حيث أعاد القادة تأكيد التزامهم بالتعاون وبالنهوض بتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وتواصل التفاعل مع الدول الأعضاء بنشاط، بما في ذلك بعقد العديد من الاجتماعات بناء على دعوات موجّهة من الدول الأعضاء أو الوحدة، بشأن التقرير السنوي لوحدة التفتيش المشتركة لعام 2024 وتقارير أخرى، مما أتاح فرصا هامة لمناقشة النتائج التي توصلت إليها الوحدة. كما اجتمع رئيس الوحدة مع

العديد من الوفود لزيادة التوعية بعمل الوحدة وتوضيح ولايتها بوصفها الهيئة الوحيدة المكلفة بالرقابة المستقلة الخارجية في منظومة الأمم المتحدة.

27 - وفي عام 2025، استمر تعاون الوحدة مع الهيئات الرقابية. وأتاح اجتماعان ثلاثيان جمعاً بين مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة فرصاً لتبادل آخر المستجدات وتقييم المخاطر الناشئة ومناقشة التحديات الناجمة عن القيود المالية. وركز جزء كبير من هذين الاجتماعين على مواضيع خطة العمل المستقبلية. ورغم اختلافات ولايات الهيئات الرقابية الثلاث، فقد ساعدها الاطلاع على خطط عمل كل منها على تجنب التداخل وتعزيز التنسيق بينها.

28 - وشاركت الوحدة أيضاً في جميع الاجتماعات الفصلية التي عقدتها آلية تنسيق الرقابة المستقلة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما سهّل الحوار مع مكتب المفتش العام ومكتب التقييم ومهمة المراجعة الداخلية في المفوضية (التي يؤديها مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية)، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، حضرت الوحدة، بصفة مراقب، الاجتماع السنوي الرابع والخمسين لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى المنتسبة، والاجتماع السابع عشر لممثلي دوائر المراجعة الداخلية لحسابات الأمم المتحدة.

29 - وواصلت الوحدة تعاونها مع لجان مراجعة الحسابات والرقابة على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وبفضل المشاركة في الاجتماع العاشر لممثلي اللجان الاستشارية الرقابية في منظومة الأمم المتحدة الذي عُقد في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر 2025 برعاية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة خلال دورتها الثانية والسبعين، تمكّنت الوحدة من إطلاع المشاركين في الاجتماع على أنشطتها وأولوياتها لعام 2025. وشددت الوحدة أيضاً على الدور الرئيسي الذي تضطلع به لجان المراجعة والرقابة في حث الإدارة على ضمان تنفيذ توصيات الرقابة في الوقت المناسب، بما في ذلك التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة.

جيم - التحقيقات

30 - رغم أن النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة يمنح المفتشين سلطات تحقيق واسعة النطاق، فإنه يحد من هذه السلطة لكي تقتصر على المسائل المتصلة بكفاءة الخدمات والاستخدام السليم للأموال، مما يؤدي إلى استبعاد حالات سوء السلوك الفردية غير المنهجية. وعند إجراء استعراضاتهم، يجوز للمفتشين استخدام تقنيات ترتبط عادة بمنهجيات التحقيق، مثل المقابلات وجمع المستندات والمواد الرقمية وتحليل البيانات والبحث في المصادر المفتوحة. غير أن هذه الأنشطة لا تمثل إلا أدوات تحليلية لدعم التقييمات على نطاق المنظومة أو على مستوى منظمة واحدة، ولا تهدف إلى تقصي الحقائق بغرض تحديد المخالفات الفردية.

31 - ومع ذلك، تلقت وحدة التفتيش المشتركة منذ عام 2015 ما مجموعه 18 ادعاء بشأن سوء السلوك. وتتمثل الممارسة التي تتبعها الوحدة في تحديد ما إذا كان ينبغي، بالنسبة لكل قضية تُقدّم إليها، نُصح مقدم الشكوى بمتابعة المسألة عن طريق المكاتب والدوائر المختصة في المنظمة المعنية، أو ما إذا كان ينبغي لوحدة التفتيش المشتركة أن تحيل القضية مباشرة إلى هيئة التحقيق المختصة. وفي عام 2025، تلقت الوحدة شكوى واحدة تتعلق بالتعامل مع ادعاءات تم توجيهها إلى شريك منقذ من شركاء إحدى المنظمات المشاركة.

دال - تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة 2020-2029 والتوصيات الواردة في التقييم الذاتي لعام 2022

32 - بعد إجراء تقييم منتصف المدة لإطارها الاستراتيجي⁽¹⁾ في عام 2024، قامت وحدة التفتيش المشتركة بتقيح إطارها الاستراتيجي لتضمينه مؤشرات أُعيد تعريفها وغايات محدّثة ومعلومات بشأن وتيرة القياس ومقاييس التقدم المحرز نحو تحقيق جميع الأهداف، إلى جانب آلية إبلاغ للنصف الثاني من الفترة التي يغطيها الإطار (2025-2029). وفي عام 2025، بلغ معدل تنفيذ مؤشّرين من مؤشرات الأداء نسبة 100 في المائة. وسيستمر رصد التنفيذ حتى عام 2029 وسيُرشّد عملية وضع الإطار الاستراتيجي المقبل للوحدة.

33 - وظل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية التقييم الذاتي لعام 2022 يرد في مقدمة أولويات الوحدة في عام 2025. ونتيجة لذلك، بحلول نهاية العام، تناول المفتشون 22 توصية، منها 10 توصيات كانت قيد التنفيذ في نهاية عام 2024 و 12 توصية كان من المقرر تنفيذها في عام 2025. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، نُفّذت بالكامل 35 توصية من أصل 48 توصية وردت في تقرير التقييم الذاتي (73 في المائة)، ولم يقبل المفتشون 4 توصيات (8 في المائة)، وظلت 9 توصيات قيد التنفيذ (19 في المائة). ويمكن الاطلاع على حالة تنفيذ توصيات التقييم الذاتي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025 على الموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة⁽²⁾.

هاء - موارد وحدة التفتيش المشتركة

34 - تضم الوحدة 11 مفتشاً يدعمهم 21 موظفاً في أمانة الوحدة وموظفان فنيان مبتدئان ممّولان من عدد من الدول الأعضاء. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، كانت هناك وظيفة واحدة شاغرة. ولا تزال ثلاثة تحديات مستمرة تؤثر على قدرات الوحدة، هي كما يلي: (أ) محدودية عدد المساعدين لشؤون البحوث، الذين عادة ما يكفّون بالعمل على استعراضين إلى ثلاثة استعراضات في نفس الوقت؛ (ب) وعدم التزام المتكرر بين بدء الاستعراضات وتوافر موظفي شؤون التفتيش والتقييم الذين قد يكونوا بصدد العمل على استعراضات أخرى جارية من الاستعراضات التي تقوم بها الوحدة؛ (ج) ونظراً إلى أن الموظفين يركّزون أساساً على أعمال الاستعراض، تفقر الوحدة إلى القدرات اللازمة للقيام بأنشطة الاتصال والتوعية، رغم أهميتها الحاسمة بالنسبة لولاية وحدة التفتيش المشتركة وللمبادرات الاستراتيجية الرامية إلى تحسين كفاءة وفعالية عمل الوحدة.

35 - وبناءً على طلب المجلس التنفيذي للمنظمة العالمية للأرصاء الجوية، أُضيف استعراض ترتيبات حوكمتها إلى برنامج عمل الوحدة لعام 2025. ووافقت المنظمة العالمية للأرصاء الجوية لاحقاً على توفير تمويل تكميلي يبلغ 65 000 دولار (باستثناء تكاليف الدعم البرنامجي) على شكل منحة لدعم الاستعراض. ويستخدم فريق الاستعراض هذه الموارد للاستعانة بخبير استشاري ولدعم السفر لأداء المهمة. وعند إكمال الاستعراض، ستزوّد المنظمة العالمية للأرصاء الجوية بتقرير كامل عن استخدام الأموال.

(1) <https://www.unjiu.org/content/strategic-framework>

(2) <https://www.unjiu.org/content/self-assessment-2022>

واو - نظام تتبّع التوصيات الجديد

- 36 - في عام 2025، استثمرت الوحدة مبلغاً قدره 140 000 دولار للاستعاضة عن نظامها لتتبع التوصيات الذي يعود إلى عام 2012 بنظام جديد يعتمد على منصة Microsoft SharePoint تم تطويره بالتعاون مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمم المتحدة.
- 37 - وفي مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر 2025، بعد مرحلة تجريبية شملت ثلاث من المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، تم تعميم الأداة على جهات الاتصال في المنظمات المشاركة البالغ عددها 28 منظمة. وتضمن ذلك تنظيم جلسة تعريفية وتوزيع دليل استخدام مفصل. وقد سُحب النظام القديم من الخدمة.
- 38 - وتتمثل المزايا الرئيسية للنظام الجديد في ما يلي: إتاحة معلومات إحصائية موحدة تغطي جميع تقارير وحدة التفتيش المشتركة، بدلاً من التقارير الفردية فقط؛ وخيار يتيح للمنظمات المشاركة تنزيل قاعدة البيانات الكاملة لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة بصيغة إكسل (Excel) لتلقين نظم تتبّع توصيات الرقابة الخاصة بها؛ وتوافر الإحصاءات الرئيسية المتعلقة بقبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة في لوحة متابعة متاحة للعموم على الموقع الشبكي للوحدة.
- 39 - وفي الربع الأول من عام 2026، سيطلق رسمياً نظام تتبّع التوصيات الجديد الذي بدأ استخدامه فعلاً لاستخراج الإحصاءات الواردة في هذا التقرير.

الفصل الثاني

قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

عدد التوصيات

40 - كما هو موضح في الجدول 1، أصدرت الوحدة ستة تقارير في عام 2025، يتضمن كل منها في المتوسط 8,3 توصيات. وكان عدد التقارير وعدد التوصيات متوافقين عموماً مع الاتجاهات السابقة المسجلة في الفترة 2017-2024.

الجدول 1

عدد نواتج وحدة التفتيش المشتركة (التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة إلى الإدارة) والتوصيات، حسب سنة صدورهما، خلال الفترة 2017-2025

	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	المجموع المتوسط
التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة إلى الإدارة										
المتعلقة بالمنظومة ككل والمتعلقة بعدة منظمات	8	6	7	7	6	1	7	3	5	5,5
المتعلقة بمنظمة واحدة	2	1	3	1	1	1	2	1	15	1,7
مجموع التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة إلى الإدارة	10	7	10	8	7	2	9	6	65	7,2
التوصيات										
المتعلقة بالمنظومة ككل والمتعلقة بعدة منظمات	56	49	44	56	33	6	56	11	42	39,2
المتعلقة بمنظمة واحدة	20	3	14	4	4	8	16	16	8	10,3
مجموع التوصيات	76	52	58	60	37	14	72	27	50	49,5
متوسط عدد التوصيات بحسب النواتج	7,6	7,4	5,8	7,5	5,3	7,0	8,0	4,5	8,3	6,9

المصدر: نظام تتبّع توصيات وحدة التفتيش المشتركة، كانون الثاني/يناير 2026.

معدلات قبول وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمنظومة ككل والتوصيات المتعلقة بمنظمة واحدة

41 - كما هو موضح في الجدول 2، وبعد أخذ التقارير الصادرة خلال الفترة 2017-2024 في الحسبان⁽³⁾، قبلت المنظمات المشاركة في المتوسط نسبة 78,8 في المائة من توصيات وحدة التفتيش المشتركة. ولعرض تحليل أفضل للاتجاهات، يرد في الجدول 3 معدل قبول التوصيات كمتوسط على مدى ست فترات تمتد كل منها 8 سنوات، على النحو المبين في التقارير السنوية السابقة لوحدة التفتيش المشتركة. وعموماً، تلاحظ الوحدة اتجاهاً إيجابياً من حيث قبول توصياتها، ولا سيما نظراً إلى أن بدء تشغيل نظام تتبّع التوصيات الجديد في الربع الأخير من عام 2025 قد يكون تسبب في تأخر المنظمات المشاركة في تقديم آخر المستجدات بشأن حالة قبول التوصيات وتنفيذها.

(3) لإتاحة وقت يكفي للمنظمات المشاركة والهيئات التشريعية/الهيئات الإدارية للنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة، لا تُدرج التقارير الصادرة خلال السنة الجارية في الإحصاءات المتعلقة بالتوصيات.

42 - وفي المتوسط، يقل معدل قبول التوصيات الموجّهة إلى الأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية عن معدل قبول التوصيات الموجّهة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة، ويعزى ذلك أساساً إلى أن الأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية تحتاج وقتاً أطول للنظر في تقارير الوحدة وتوصياتها.

43 - ويبين تحليل أكثر تفصيلاً مصنّف حسب المنظمات (انظر المرفق الثاني) أن هناك منظمة واحدة يقل فيها مستوى قبول التوصيات بشكل كبير عن المتوسط البالغ 78,8 في المائة (هي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث بلغ 43,7 في المائة)، في حين أن لدى 13 منظمة أخرى معدلات قبول أقل من المتوسط تتراوح بين 64,2 و 78,7 في المائة (هي منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والأمم المتحدة، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والأونروا، ومنظمة السياحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والاتحاد البريدي العالمي).

44 - وتجدر الإشارة إلى أن عدم تقديم العديد من المنظمات تفسيرات واضحة إلى وحدة التفتيش المشتركة عن أسباب تصنيف بعض التوصيات بأنها "ليست ذات صلة" أو عن أسباب عدم قبولها لها مسألة تبعث على القلق أيضاً. وفي نظام تتبّع التوصيات الجديد، أصبحت المنظمات مطالبة الآن بتقديم تفسير لاتخاذ هذه القرارات.

45 - وبالإضافة إلى ذلك، تعرض لوحة المتابعة المتاحة للعموم في النظام بشكل مفصل التوصيات الموجّهة إلى الرؤساء التنفيذيين والتوصيات الموجّهة إلى الهيئات الإدارية، وتُبيّن حالة القبول والتنفيذ حسب التقرير والمنظمة. ويُتوقّع من هذا التصميم الجديد أن يساعد المنظمات ويشجعها على رصد ما إذا كانت أجهزتها التشريعية وهيئاتها الإدارية قد نظرت في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وعلى الإبلاغ عن ذلك، وكذلك عن نتائج تلك المداولات. ويُتوقّع أن يسهل ذلك المتابعة ويحسن معدلات الرد على وحدة التفتيش المشتركة، سواء فيما يتعلق بالقبول أو التنفيذ.

الجدول 2

معدل قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة، حسب سنة صدورها، خلال الفترة 2017-2024

(بالنسبة المئوية)

المتوسط ^(د)	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
78,8	58,9	69,3	81,3	78,9	81,9	83,6	85,4	78,9	توصيات مقبولة
9,3	4,6	6,5	0,6	6,0	5,0	4,2	4,3	6,2	توصيات غير مقبولة
3,7	10,6	6,4	4,5	8,6	10,9	10,5	7,1	12,0	توصيات غير ذات صلة
3,0	12,1	10,1	3,4	3,7	1,9	1,8	1,5	1,0	توصيات قيد النظر
5,2	13,8	7,6	10,2	2,8	0,3	-	1,7	1,8	لم يرد أي جواب ^(ب)
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع ^(ج)

المصدر: نظام تتبّع توصيات وحدة التفتيش المشتركة، كانون الثاني/يناير 2026.

(أ) يتم حساب المتوسط باستخدام مجموع التوصيات الصادرة خلال الفترة 2017-2024، بدلا من استخدام متوسط الأرقام الواردة في الجدول.

(ب) يشار إليها بعبارة "غير متاح" في التقارير السابقة لوحدة التفتيش المشتركة.

(ج) بسبب الفروق الناتجة عن التقريب، يساوي المجموع الفعلي في بعض الحالات 99,9 أو 100,1.

الجدول 3

متوسط معدلات قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة على مدى فترات ثماني سنوات متتالية (2012-2024) كما وردت في التقارير السنوية للوحدة

(بالنسبة المئوية)

2024-2017 (التقرير السنوي لعام 2025)	2023-2016 (التقرير السنوي لعام 2024)	2022-2015 (التقرير السنوي لعام 2023)	2021-2014 (التقرير السنوي لعام 2022)	2020-2013 (التقرير السنوي لعام 2021)	2019-2012 (التقرير السنوي لعام 2020) ^(أ)	
78,8	74,0	76,5	73,4	71,8	68,0	توصيات مقبولة
9,3	4,3	4,4	4,5	4,1	-	توصيات غير مقبولة
3,7	8,1	8,0	8,6	8,6	-	توصيات غير ذات صلة
3,0	3,4	3,6	3,6	3,8	-	توصيات قيد النظر
5,2	10,2	7,5	9,9	11,7	-	لم يرد أي جواب ^(ب)
100	100	100	100	100		المجموع

المصدر: نظام تتبّع توصيات وحدة التفتيش المشتركة، كانون الثاني/يناير 2026، والتقارير السنوية لوحدة التفتيش المشتركة الصادرة بين عامي 2020 و 2024.

(أ) في التقرير السنوي لعام 2020، اكتفت وحدة التفتيش المشتركة بالإبلاغ عن النسبة المئوية للتوصيات المقبولة؛ ولهذا، لا تُتاح بيانات عن الفئات الأخرى.

(ب) يشار إليها بعبارة "غير متاح" في التقارير السابقة لوحدة التفتيش المشتركة.

46 - كما هو موضح في الجدول 4، سجّلت المنظمات المشاركة أنها نفذت 81,2 في المائة من التوصيات المقبولة الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة بين عامي 2017 و 2024. غير أن الوحدة تلاحظ أن نظام تتبّع التوصيات، الذي يتضمن بيانات منذ عام 2004، يكشف أن حصة التوصيات التي لم تُنفذ منذ أكثر من 10 سنوات كبيرة جداً وتتطلب الاهتمام من جانب الإدارة والأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية.

47 - ويبين تحليل أكثر تفصيلاً حسب المنظمة (انظر المرفق الثاني) أن معدلات التنفيذ منخفضة في ثلاث منظمات حيث نقل عن نسبة 60 في المائة، وهي: الاتحاد الدولي للاتصالات (40,3 في المائة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (57,1 في المائة)، والمنظمة البحرية الدولية (57,4 في المائة).

الجدول 4

معدل تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة المقبولة، حسب سنة صدور التوصيات، خلال الفترة 2017-2024

(بالنسبة المئوية)

المتوسط ^(أ)	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
81,2	51,2	54,4	53,8	80,2	88,4	90,9	85,8	92,7	توصيات نُفذت
14,1	34,3	34,2	33,6	17,5	7,3	7,4	11,2	5,4	توصيات قيد التنفيذ
4,6	14,5	11,4	12,6	2,3	4,3	1,8	3,0	1,8	توصيات لم يبدأ تنفيذها
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع^(ب)

المصدر: نظام تتبّع توصيات وحدة التفتيش المشتركة، كانون الثاني/يناير 2026.

(أ) يتم حساب المتوسط باستخدام مجموع التوصيات الصادرة خلال الفترة 2017-2024، بدلا من استخدام متوسط الأرقام الواردة في الجدول.

(ب) بسبب الفروق الناتجة عن التقريب، يساوي المجموع الفعلي في بعض الحالات 99,9 أو 100,1.

الجدول 5

معدل تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة كنسبة مئوية من مجموع عدد التوصيات الصادرة، حسب سنة صدورها، خلال الفترة 2017-2024

(بالنسبة المئوية)

المتوسط ^(أ)	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
64,0	30,1	37,7	43,8	63,3	72,4	75,9	73,3	73,2	معدل التنفيذ

المصدر: نظام تتبّع توصيات وحدة التفتيش المشتركة، كانون الثاني/يناير 2026.

(أ) يتم حساب المتوسط باستخدام مجموع التوصيات الصادرة خلال الفترة 2017-2024، بدلا من استخدام متوسط الأرقام الواردة في الجدول.

قبول وتنفيذ التوصيات، حسب الأثر المقصود

48 - في القرار 270/75، طلبت الجمعية العامة إلى الوحدة أن تُدرج في مرفق تقريرها السنوي إحصاءات سنوية عن حالة القبول والتنفيذ من قِبل المنظمات المشاركة، مصنفةً حسب فئات الأثر المقصود على النحو المحدد في نظام تتبّع التوصيات الذي تستخدمه الوحدة. وامتثالاً لهذا الطلب، أعدت الوحدة إحصاءات عن معدل القبول ومعدل تنفيذ التوصيات المقبولة، حسب فئة الأثر المقصود (انظر المرفق الثالث).

49 - وكانت فئات الأثر المقصود التي حظيت بأعلى معدلات قبول للتوصيات الصادرة خلال الفترة 2017-2024 هي "تعزيز الكفاءة" (87,7 في المائة)، و "تعزيز المراقبة والامتثال" (85,9 في المائة)، و "نشر الممارسات الجيدة/أفضل الممارسات" (84,6 في المائة). وكانت فئات الأثر المقصود التي سجلت أعلى معدلات تنفيذ للتوصيات هي "نشر الممارسات الجيدة/أفضل الممارسات" (89,0 في المائة) و "تعزيز التنسيق والتعاون" (88,2 في المائة).

50 - وستواصل الوحدة تفاعلها مع المنظمات المشاركة لكفالة المتابعة الشاملة لتوصياتها وضمان نظر الأجهزة التشريعية لتلك المنظمات وهيئاتها الإدارية في تقارير الوحدة. وفي ذلك الصدد، تشجّع الوحدة الأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية، وكذلك لجان الرقابة، على مطالبة إدارات منظماتها بمتابعة هذه المسألة أيضا.

آفاق عام 2026

51 - يجري إعداد برنامج العمل وفقاً للفقرة 1 من المادة 9 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، ويمثل العنصر الرئيسي لأنشطة الوحدة. ويتألف برنامج العمل لعام 2026 من ستة استعراضات جديدة على نطاق المنظومة.

52 - وتتناهى مواضيع الاستعراضات المختارة لعام 2026 مع مجالات التركيز المواضيعية للإطار الاستراتيجي للوحدة⁽⁴⁾، وتشمل استعراضات ما يلي: (أ) ممارسات وآليات التأقلم مع التحديات المتصلة بالتمويل (تحليل بأثر رجعي)؛ (ب) وتنفيذ نموذج الخطوط الثلاثة؛ (ج) والخدمات المشتركة؛ (د) ودور التمويل المخصص في تنفيذ الولايات؛ (هـ) والتحول الرقمي؛ (و) وقبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها ونتائجها. ونظراً إلى أن وحدة التفتيش المشتركة قد ركّلت استعراضين لشؤون التنظيم والإدارة يغطي كل منهما منظمة واحدة من عام 2025، لم يُدرج أي استعراض من هذا القبيل في برنامج العمل لعام 2026.

53 - وتتضمن خطة العمل لعام 2026 أيضاً استعراضات للبنود التالية تم ترحيلها من عام 2025، وتشمل استعراضات ما يلي: (أ) وظيفة التخطيط الاستراتيجي؛ (ب) وسياسات وممارسات استقدام الموظفين؛ (ج) والتنظيم والإدارة في اليونيسكو؛ (د) وترتيبات السفر؛ (هـ) وأطر حوكمة البيانات؛ (و) ووظيفة التقييم اللامركزي؛ (ز) وهياكل الهيئات الإدارية في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ويتوّقع إكمال جميع تلك الاستعراضات في عام 2026.

54 - وبالإضافة إلى تنفيذ برنامج عملها، تشارك الوحدة في مجموعة متنوعة من الأنشطة الأخرى التي تهدف إلى تحسين عملياتها الداخلية، وفي نهاية المطاف إلى تحسين جودة وأثر نواتجها. وفي عام 2026، ستواصل الوحدة تنفيذ التوصيات المقبولة من عملية التقييم الذاتي لعام 2022، بهدف إكمال تنفيذ جميع التوصيات المتبقية قبل نهاية العام. وقد أدى هذا العمل حتى الآن إلى إدخال تحديات جوهرية على قواعد ومعايير الوحدة وكذلك على إجراءاتها الداخلية. ويمكن بالفعل ملاحظة الآثار الإيجابية لهذه التغييرات في مجالات مثل التخطيط لبرنامج العمل، وجودة النواتج وشكلها، وما إذا كانت التوصيات "ذات صلة" وقابلة للتنفيذ.

55 - وستُسرع وتيرة أنشطة التواصل التي تقوم بها وحدة التفتيش المشتركة في عام 2026 خلال الفترة التي تسبق الذكرى الستين لإنشاء الوحدة والذكرى الخمسين لاعتماد نظامها الأساسي. وبناءً على استراتيجية الاتصالات المنقّحة المعتمّدة في عام 2025، ستواصل الوحدة توسيع نطاق أنشطة التواصل التي تقوم بها بهدف تسليط الضوء على أعمالها والتفاعل بفعالية أكبر مع الدول الأعضاء والمنظمات المشاركة وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد أدى إبراز صورة وحدة التفتيش المشتركة بفضل مشاركتها في اجتماعات الهيئات الإدارية والأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة إلى تعزيز الحوار بشأن مضمون تقارير الوحدة وتوصياتها. وفي عام 2026، ستركز جهود التواصل على متابعة صقل منتجات الاتصال لكي يطلع جمهور أوسع على

(4) مهام ونظم المساءلة والرقابة في المنظمات، وممارسات وأساليب الإدارة والتنظيم في منظومة الأمم المتحدة، والأهداف والاتفاقيات المتفق عليها دولياً، وترتيبات وآليات الحوكمة.

عمل الوحدة، ولضمان وصول استنتاجاتها وتوصياتها إلى صانعي القرار الرئيسيين على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

56 - وستستعين الوحدة أيضا بنظامها الجديد لتتبع التوصيات، الذي يشمل التوصيات الصادرة منذ عام 2004، لاستعراض التوصيات غير المنقّدة منذ فترة طويلة من حيث مدى صلتها، وستتواصل الوحدة مع المنظمات المشاركة للاستفسار عن أسباب التأخير في قبول تلك التوصيات وتنفيذها، وعن أي توصيات قد ترغب المنظمات في إغلاقها مع قبول المخاطر الناجمة عن عدم تنفيذها.

57 - وستتضمّ المنظمة الدولية للهجرة إلى المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة في 1 كانون الثاني/يناير 2027، بعد أن قبل مجلسها النظام الأساسي للوحدة. وطوال عام 2026، ستضطلع وحدة التفتيش المشتركة بالتحضيرات اللازمة لتيسير اندماج المنظمة الدولية للهجرة بسلاسة في إطار الرقابة الخاص بالوحدة. وسيشمل ذلك التعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للهجرة، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات لضمان توفر الشروط الإدارية والتقنية والتشغيلية اللازمة قبل حلول تاريخ النفاذ.

برنامج العمل لعام 2026

58 - عند إعداد برنامج عملها ووفقاً للفقرة 1 من المادة 9 من نظامها الأساسي، نظرت الوحدة في مقترحات الاستعراضات التي قدمها كل من المنظمات المشاركة فيها، وكذلك الهيئات الرقابية والتنسيقية في منظومة الأمم المتحدة، والمفتشون أنفسهم. ويتضمن برنامج العمل النهائي الذي اعتمده الوحدة في دورتها المعقودة في كانون الثاني/يناير 2026 ستة مشاريع على نطاق المنظومة (انظر المرفق السادس). وتعتمد ثلاثة استعراضات على مقترحات وردت من المنظمات المشاركة، واستعراضان على مقترحات قدمها المفتشون، وينبثق استعراض واحد عن توصية وردت في تقرير التقييم الذاتي الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة في عام 2022. وتتوافق جميع المواضيع مع مجالات التركيز المواضيعية المدرجة في الإطار الاستراتيجي للوحدة.

59 - وتضم خطة عمل الوحدة لعام 2026 ما مجموعه 13 مشروعاً، وتتألف من سبعة استعراضات مرحّلة من عام 2025 ومن ستة استعراضات جديدة اعتمدت في برنامج العمل لعام 2026.

موجزات عن المشاريع المدرجة في برنامج العمل لعام 2026

استعراض ممارسات وآليات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للتأقلم مع التحديات المتصلة بالتمويل:
تحليل بأثر رجعي

60 - في إطار متابعة استعراضي الميزة (JIU/REP/2024/3 (Part I) و (JIU/REP/2024/3 (Part II) واستعراض السياسات والممارسات المتعلقة بتحديد معدلات تكاليف الدعم البرنامجي (JIU/REP/2025/4)، ستجري الوحدة تحليلاً بأثر رجعي للممارسات والآليات التي تطبقها المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة للتأقلم مع التحديات المتصلة بالتمويل.

61 - وسيغطي تحليل هذا الموضوع الذي أجري على مستوى المنظمات المشاركة العديد من المبادرات والتدابير التي نُفذت في الماضي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تعديل نطاق الأنشطة، وتغيير ترتيب المشاريع حسب درجة أولويتها، وعمليات التوفير في التكاليف و/أو في السيولة، والتشجيع على السداد الكامل للأنصبة المقررة، وجمع التبرعات، فضلاً عن استخدام مجموعة متنوعة من الآليات المالية وآليات الميزانية، مثل الاقتراض من مصادر داخلية وخارجية، واستخدام الاحتياطيّات النقدية، وإعداد تقديرات منقحة.

62 - وسيتم تجميع نتائج استعراض القدرة على مواجهة التحديات المالية وعلى التأقلم معها في وثيقة مرجعية ستتاح لاستخدام مندوبين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد تؤدي عملية التعلم وتبادل المعارف إلى تحديد الممارسات الجيدة ووضع توصيات أعم.

استعراض تنفيذ نموذج الخطوط الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة

63 - سيقدم الاستعراض تقييماً استراتيجياً على نطاق المنظومة لكيفية تنفيذ كيانات الأمم المتحدة لنموذج إدارة المخاطر والرقابة والمساءلة من أجل توحيد الموقف في منظومة الأمم المتحدة مع الهيئات الإدارية، الذي أقرته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في عام 2014. وقد صُمم هذا

النموذج، الذي يُعرف أيضًا باسم نموذج الخطوط الثلاثة، لمساعدة منظمات الأمم المتحدة على وضع وتفعيل أطر للرقابة والمساءلة ترقى لمستوى توقعات الهيئات الإدارية وأصحاب المصلحة الآخرين.

64 - ويلبي هذا الاستعراض متطلبات خطة الإصلاح الجارية في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80، والقيود المالية المستمرة، ونماذج التشغيل المتغيرة، التي تزيد جميعها من الحاجة إلى وضع ترتيبات قوية لإدارة المخاطر والمراقبة الداخلية. وسيضع الاستعراض خطاً أساساً على نطاق المنظومة بشأن التطبيق العملي لنموذج الخطوط الثلاثة، وسيحدد الفرص المتاحة لتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. ومع أن الاستعراضات السابقة التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة قد فحصت تلك الوظائف بشكل منفصل، فلم يتم أي منها بتقييم تكامل واتساق النموذج على مستوى منظومة الأمم المتحدة.

65 - وستُستخدم النتائج لإرشاد مداولات كبار المسؤولين التي تجري في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وستُوجه التصميم المستقبلي لهياكل إدارة المخاطر والمراقبة الداخلية والمساءلة.

استعراض الخدمات المشتركة على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها

66 - في السنوات الأخيرة، أدخلت الأمم المتحدة إصلاحات كبيرة لتعزيز الكفاءة والاتساق والفعالية من حيث التكلفة في كيانات منظومتها المتنوعة. وتمثل أحد العناصر الرئيسية لهذه الجهود في اعتماد الخدمات المشتركة، التي أصبحت الآن مكوناً أساسياً في خطة الإصلاح التي وضعها الأمين العام. وخلال العقد الماضي، تم توسيع نطاق هذه الترتيبات لتبسيط المهام الإدارية، والحد من الازدواجية، وتحسين الأداء التشغيلي.

67 - وترتبط الخدمات المشتركة ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الاعتراف المتبادل، الذي يمكن كيانات الأمم المتحدة من الاعتماد على النواتج الإدارية لبعضها البعض دون إعادة التحقق منها. وتسعى هذه النهج مجتمعةً إلى تحديث العمليات الداخلية، وضمان الاستخدام الاستراتيجي للموارد، وتقديم خدمات أكثر اتساقاً وفعالية من حيث التكلفة. ويهدف هذا الاستعراض إلى تقييم فعالية وكفاءة الخدمات المشتركة ومواءمتها من الناحية الاستراتيجية، وإلى تحديد الفرص المتاحة لإدخال تحسينات عليها في إطار أولويات الإصلاح الأعم.

68 - وسيقيم الاستعراض أيضاً مدى تحقيق الخدمات المشتركة للفوائد التشغيلية والوفورات المالية المتوقعة منها. ويشمل نطاقه جميع المهام الإدارية والتشغيلية الرئيسية التي يتم تنفيذها من خلال ترتيبات مشتركة، وهي: الموارد البشرية؛ والشؤون المالية وشؤون الميزانية؛ والمشتريات؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ والسفر والخدمات اللوجستية؛ وإدارة المرافق؛ والترجمة التحريرية والوثائق. وبدراسة هذه المجالات، سيقوم الاستعراض الأثر التشغيلي والمالي وسيقيم مدى المواءمة مع أهداف المنظمات. وستستخدم نتائجه لإرشاد الجهود المستقبلية الرامية إلى تحسين نماذج الخدمات المشتركة وتعزيز مساهمتها في زيادة الكفاءة والاتساق والمساءلة على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

استعراض دور التمويل المخصص في تنفيذ الولايات داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

69 - سيقوم هذا الاستعراض مدى تشكيل تفاوت الشروط والتخصيص للتوجه الاستراتيجي في منظمات الأمم المتحدة ومدى تأثيرهما عليه، فضلاً عن تطوير المهام المعيارية ومهام التعاون التقني والمشورة السياساتية ومهام حشد الصفوف وغيرها داخل كل منظمة.

70 - وسيُنظر الاستعراض أيضا في تأثير ترتيبات التمويل المشروط على قرارات الإدارة والمواقف السياسية وعلى التنسيق داخل المنظمات وفيما بينها. وسيركز الاستعراض أساسا على العلاقة بين ترتيبات التمويل المخصص والأداء والتوجّه الاستراتيجي ونطاق عمل المنظمات.

استعراض التحول الرقمي في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

71 - يهدف هذا الاستعراض إلى تقييم الجهود الجارية في مجال التحول الرقمي التي تبذلها المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة من منظور الوحدة الفريد على نطاق المنظومة، إلى جانب عرض تحليل مقارن وتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة والتحديات المشتركة. ويسعى الاستعراض أيضا إلى تعزيز مبادرات التحول الرقمي في تلك المنظمات من خلال تسليط الضوء على فرص الاتساق والتعاون المتاحة لكي تصبح منظومة الأمم المتحدة أكثر تضافراً وتوحيداً ولتعزيز قابلية التشغيل البيئي فيها.

72 - وفي إطار مبادرة الأمم المتحدة 80، يُتوقع من منظومة الأمم المتحدة أن تزيد من تحفيز الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا الرقمية من أجل تحويل جميع جوانب عملها بهدف تحديث كيفية عمل الأمم المتحدة داخليا وتحسين الدعم المقدم للدول الأعضاء من خلال تسخير الحلول الرقمية والحلول التي يوفرها الذكاء الاصطناعي بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة. ويهدف الاستعراض إلى مساعدة المنظمات المشاركة على الاطلاع على المعلومات بشكل أفضل في إطار سعيها إلى النهوض بمبادرات التحول الرقمي الجارية.

الاستعراض الخمسي لقبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها ونتائجها

73 - تمثلت إحدى التوصيات التي انبثقت عن تقرير التقييم الذاتي الذي أعدته الوحدة في عام 2022 في إجراء استعراض دوري منظم لتحليل نتائج إجراءات المتابعة التي تُبلّغ عنها المنظمات المشاركة في نظام تتبّع توصيات وحدة التفتيش المشتركة. ويتمثل الهدف من ذلك في التوصل إلى فهم أوضح للنتائج التي تحققت بفضل تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وقد قبلت الوحدة هذه التوصية ونفذتها بموجب قرار وافق فيه المفتشون على إدراج استعراض خمسي لقبول الفعلي لتوصيات الوحدة ولتنفيذها ولأثرها الفعلي في برنامج عمل الوحدة للسنوات التي تنتهي بالرقمين 6 و 1.

74 - وسيعتمد هذا الاستعراض على عينة من التوصيات الواردة في التقارير أو المذكرات الصادرة قبل خمس سنوات على الأقل، وسيركّز على التوصيات المغلقة، مع التحقق من الإجراءات التي أبلغت عنها المنظمات المشاركة لتنفيذها وتقييم نتائجها. ويُتوقّع من هذا الاستعراض أن يعزز الشفافية فيما يتعلق بالنتائج ويحسن دقة المعلومات المتصلة بقبول التوصيات وتنفيذها على النحو المبلّغ عنه باستخدام نظام تتبّع توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وعلاوة على ذلك، سيتيح الاستعراض فرصة أمام الوحدة للتفكير في توصياتها السابقة ولإستخلاص الدروس من أجل تعظيم أثرها في المستقبل.

المرفق الأول

حالة تنفيذ خطة عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2025، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025

اسم المشروع	رمز التقرير/تاريخ الإنجاز
استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة	JIU/REP/2025/1
استعراض السياسات والممارسات الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتصدي لهما	JIU/REP/2025/2
استعراض التقييمات التي تقومها الجهات المانحة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والطلبات الأخرى المتعلقة بالرقابة المقدمة من الجهات المانحة في سياق اتفاقات التمويل ومبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات الذي تتبعه الأمم المتحدة	JIU/REP/2025/3
استعراض السياسات والممارسات المتعلقة بتحديد معدلات تكاليف الدعم البرنامجي في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (تحليل مقارن)	JIU/REP/2025/4
استعراض وظيفة أمين المظالم والوساطة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2025/5
استعراض الدوائر الصحية في منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2025/6
استعراض وظيفة التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	من المقرر إنجازه في عام 2026
استعراض سياسات وممارسات استخدام الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	من المقرر إنجازه في عام 2026
استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	من المقرر إنجازه في عام 2026
استعراض ترتيبات السفر في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	من المقرر إنجازه في عام 2026
استعراض أطر حوكمة البيانات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	من المقرر إنجازه في عام 2026
استعراض وظيفة التقييم اللامركزي في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	من المقرر إنجازه في عام 2026
استعراض هياكل الهيئات الإدارية في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	من المقرر إنجازه في عام 2026

حالة قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذ المنظمات المشاركة للتوصيات المقبولة، خلال الفترة 2017-2024

(بالنسبة المئوية)

المنظمة	القبول ⁽¹⁾			التنفيذ ⁽²⁾		
	توصيات مقبولة	توصيات غير ذات صلة	توصيات قيد النظر	توصيات غير متوفرة	توصيات نُفذت	توصيات قيد التنفيذ
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	70,2	9,8	11,8	6,7	91,6	5,6
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	43,7	4,6	38,1	11,2	73,3	20,9
منظمة الطيران المدني الدولي	83,3	12,3	1,3	1,8	82,5	17,5
منظمة العمل الدولية	65,6	17,4	8,7	2,9	86,7	11,4
المنظمة البحرية الدولية	89,6	1,4	7,5	0,0	57,4	41,6
مركز التجارة الدولية	93,9	2,6	3,5	0,0	91,7	8,3
الاتحاد الدولي للاتصالات	87,1	3,1	1,8	4,9	40,3	36,7
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	71,9	0,5	0,5	22,6	71,7	9,4
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	79,0	4,2	16,8	0,0	81,4	15,9
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	64,2	7,0	18,5	1,2	98,7	1,3
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	83,1	3,2	13,8	0,0	90,4	5,1
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	95,9	1,2	0,8	2,0	79,9	18,4
صندوق الأمم المتحدة للسكان	85,5	3,2	1,6	4,0	89,6	7,1
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	97,8	1,1	1,1	0,0	76,7	12,2
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	68,8	6,9	21,6	2,8	93,3	6,0
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	76,9	6,2	11,6	4,1	95,7	4,3
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	76,1	7,3	5,3	11,3	68,1	18,6
الأمم المتحدة	77,7	10,1	11,1	1,0	88,3	9,6
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	65,4	7,1	23,6	3,8	57,1	42,9
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	81,8	5,0	4,1	9,1	96,0	0,0
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	76,2	0,0	11,2	0,0	75,8	11,5
منظمة السياحة العالمية	66,5	1,0	5,8	26,7	43,1	33,6
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	78,7	3,6	9,5	2,0	80,9	19,1
الاتحاد البريدي العالمي	69,9	13,6	13,1	3,4	84,7	15,3

المنظمة	التنفيذ (ب)			القبول (أ)				
	توصيات مقبولة	توصيات غير مقبولة	توصيات قيد التنفيذ لم يبدأ تنفيذها	توصيات مقبولة	توصيات غير متوفرة	توصيات قيد النظر	توصيات غير ذات صلة	توصيات مقبولة
برنامج الأغذية العالمي	95,1	2,5	0,9	93,1	2,1	0,0	0,4	95,1
منظمة الصحة العالمية	85,2	1,6	0,0	92,3	0,0	4,5	8,6	85,2
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	83,6	1,4	0,0	97,7	0,0	2,4	12,6	83,6
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	95,4	1,4	0,5	82,3	0,0	0,0	3,2	95,4
جميع المنظمات	78,8	9,3	4,6	81,2	5,2	3,0	3,7	78,8

المصدر: نظام تتبّع توصيات وحدة التفتيش المشتركة، كانون الثاني/يناير 2026.

(أ) محسوب على أساس التقارير الصادرة خلال الفترة من 2017 إلى 2024 فقط.

(ب) يرد بيان معدل التنفيذ كنسبة مئوية من التوصيات المقبولة.

المرفق الثالث

متوسط معدل قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة ومعدل تنفيذ التوصيات
المقبولة مصنّفين حسب فئة الأثر المقصود، خلال الفترة 2017-2024

(بالنسبة المئوية)

فئة الأثر	القبول			التنفيذ ^(أ)		
	توصيات مقبولة	توصيات غير مقبولة	توصيات ذات صلة	توصيات قيد النظر	توصيات نُفذت	توصيات قيد التنفيذ لم يبدأ تنفيذها
تعزيز الكفاءة	87,7	0,5	4,4	4,9	2,5	10,8
تعزيز المراقبة والامتثال	85,9	3,8	3,5	3,8	3,0	18,1
نشر الممارسات الجيدة/أفضل الممارسات	84,6	1,6	3,9	6,8	3,2	8,4
تعزيز الفعالية	83,5	3,0	3,6	7,3	2,7	16,1
آثار أخرى	80,2	0,9	9,4	7,5	1,9	9,4
تعزيز الشفافية والمساءلة	76,0	3,7	5,9	10,1	4,4	13,7
تعزيز التنسيق والتعاون	73,3	2,2	6,7	15,1	2,7	7,9
تعزيز الاتساق والتنسيق	71,8	3,7	6,4	12,1	5,9	16,8
وفورات مالية كبيرة	38,9	3,7	11,1	44,4	1,9	23,8

المصدر: نظام تتبع توصيات وحدة التفتيش المشتركة، كانون الثاني/يناير 2026.

(أ) يرد بيان معدل التنفيذ كنسبة مئوية من التوصيات المقبولة.

المرفق الرابع

قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصة كل منها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة في عام 2025

النسبة المئوية	المنظمة
3,7	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
1,3	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
0,4	منظمة الطيران المدني الدولي
1,5	منظمة العمل الدولية
0,1	المنظمة البحرية الدولية
0,4	الاتحاد الدولي للاتصالات
0,4	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
10,2	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1,3	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
2,8	صندوق الأمم المتحدة للسكان
10,3	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
16,4	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
0,6	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
14,0	الأمم المتحدة
2,4	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
2,5	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
0,1	منظمة السياحة العالمية
1,0	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
0,2	الاتحاد البريدي العالمي
22,0	برنامج الأغذية العالمي
7,4	منظمة الصحة العالمية
0,8	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
0,2	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

ملاحظة: تشمل حصة الأمم المتحدة خمس منظمات أخرى من المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة وهي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، والأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وتُحسب حصة الأمم المتحدة استناداً إلى مصروفات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول من التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة (A/80/5 (Vol. I)) (باستثناء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام).

المرفق الخامس

تكوين وحدة التفتيش المشتركة

1 - كان تكوين وحدة التفتيش المشتركة في عام 2025 على النحو التالي (تنتهي فترة ولاية كل مفتش/مفتشة في 31 كانون الأول/ديسمبر من السنة المبينة بين قوسين):

مهند علي عمران الموسوي (العراق) (2027)

بافيل تشيرنيكوف (الاتحاد الروسي) (2027)

أيلين أ. كرونين (الولايات المتحدة الأمريكية) (2026)

كارولينا ماريا فرنانديز أوبازو (المكسيك) (2026)

غايملوي غويتسمانغ (بوتسوانا) (2027)

توشيا هوشينو (اليابان) (2027)

كونرود هانت (أنتيغوا وبربودا) (2027)

خيسوس س. ميراندا هيتا (إسبانيا) (2025)

فيكتور مورارو (جمهورية مولدوفا) (2025)

غونكه روشر (ألمانيا) (2025)

تسفا أليم سيوم (إريتريا) (2025)

2 - وفي 1 كانون الثاني/يناير 2026، كان تكوين وحدة التفتيش المشتركة على النحو التالي:

مهند علي عمران الموسوي (العراق) (2027)

ماكيسي كينكيلا أوغوستو (أنغولا) (2030)

بافيل تشيرنيكوف (الاتحاد الروسي) (2027)

أيلين أ. كرونين (الولايات المتحدة الأمريكية) (2026)

كارولينا ماريا فرنانديز أوبازو (المكسيك) (2026)

غايملوي غويتسمانغ (بوتسوانا) (2027)

توشيا هوشينو (اليابان) (2027)

كونرود هانت (أنتيغوا وبربودا) (2027)

مارسيل جوليه (سويسرا) (2030)

خيسوس س. ميراندا هيتا (إسبانيا) (2030)

فيكتور مورارو (جمهورية مولدوفا) (2030)

3 - ووفقاً للمادة 18 من النظام الأساسي لوحدة التقنيش المشتركة التي تنص على أن تنتخب الوحدة كل سنة من بين مفتشيها رئيساً ونائباً للرئيس، أصبح مكتب الوحدة لعام 2026 يتكوّن من:

كونرود هانت (أنتيغوا وبربودا)، الرئيس

مهند علي عمران الموسوي (العراق)، نائب الرئيس

برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2026

النوع	اسم المشروع	رقم المشروع
على نطاق المنظومة	استعراض ممارسات وآليات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للتأقلم مع التحديات المتصلة بالتمويل: تحليل بأثر رجعي	A.488
على نطاق المنظومة	استعراض تنفيذ نموذج الخطوط الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة	A.489
على نطاق المنظومة	استعراض الخدمات المشتركة على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها	A.490
على نطاق المنظومة	استعراض دور التمويل المخصص في تنفيذ الولايات داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	A.491
على نطاق المنظومة	استعراض التحول الرقمي في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	A.492
على نطاق المنظومة	الاستعراض الخمسي لقبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها ونتائجها	A.493

